

طيران الإمارات تعرض إجازات غير مدفوعة لموظفيها بسبب كورونا

دبي - طلبت شركة طيران الإمارات من موظفيها الحصول على إجازة تصل إلى شهر دون راتب بسبب فيروس كورونا السريع الانتشار والذي أدى لإلغاء رحلات في أنحاء العالم. ولغت طيران الإمارات الرحلات إلى إيران والبحرين وأغلب الوجهات في الصين بسبب الفايروس كما فرضت دول حول العالم قيوداً صارمة على دخول الأجانب. واتاحت الشركة لموظفيها، بحسب بيان صادر عنها "خيار التقدم والاستفادة من رصيد إجازاتهم، أو التقدم بطلب إجازة طوعية غير مدفوعة الأجر لمدة تصل إلى شهر واحد".

وقال عادل أحمد الرضا الرئيس التنفيذي للعمليات في بيان أمس إن الشركة لديها موارد فائضة عن احتياجاتها بسبب خفض وتيرة الرحلات أو إلغائها لبعض الوجهات. وأضاف أن الشركة قدمت لموظفيها خيار الانتفاع من إجازاتهم أو التقدم طوعاً للحصول على إجازة غير مدفوعة الأجر بما يصل لشهر في المرة الواحدة. وتكر أنه "تم تعديل جدول رحلاتنا وضبط عدد المقاعد لتلبية الطلب على السفر عبر مختلف المناطق.. هناك بعض التباطؤ في أسواق معينة، فيما سجلت مناطق أخرى طلباً مرتفعاً".

ولدى المجموعة أكثر من مئة ألف موظف من بينهم أكثر من 21 ألفاً من طواقم الطائرات وأربعة آلاف طيار وذلك بنهاية مارس 2019 وهي نهاية السنة المالية الماضية للمجموعة. وتكشف الخطوة حجم تداعيات تفشي الفايروس وتأثيره على نشاط الشركات ومستقبل الوظائف المهددة إذا استمرت الأزمة لفترة طويلة.

وصدرت الكثير من قرارات إلغاء أو تأجيل فعاليات تجارية وترفيهية ورياضية في دول الخليج خلال الأيام الماضية مع تزايد الإجراءات الوقائية والعزوف عن التجمعات البشرية الكثيفة. ولغت قطر معرضاً للدفاع وأرجأت البحرين مؤتمرين للنفط والغاز من الشهر الجاري إلى النصف الثاني من العام الحالي.

كما أرجأت الكويت دورة الألعاب الخليجية من أبريل إلى ديسمبر المقبل وأغلقت حديقة الحيوانات. وأصدرت وزارة الصحة الكويتية تعليمات للمقاهي بالامتناع عن تقديم الأجيلا (الشيطة). وتم إلغاء مهرجان الترام للموسيقى الإلكترونية الذي كان مقرراً يومي الخميس والجمعة في أبوظبي، وكذلك حفل موسيقى البوب الكورية كان مقرراً يوم 21 مارس الجاري في دبي، إضافة

إلى عشرات النشاطات الأخرى. ويقول محللون إن التداعيات الاقتصادية للإجراءات الوقائية قد تكون أشد وطأة من تفشي فايروس كورونا بعد أن وجهت ضربة شديدة إلى النشاط الاقتصادي العالمي. وأدت المخاوف إلى حالة هلع في أسواق المال العالمية التي تكبدت أكبر خسائرها منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008 وفقدت أسواق الأسهم نحو 6 تريليونات دولار خلال الأسبوع الماضي. ويقول محللون أن تلك الخسائر لا تمثل سوى قمة صغيرة طافية من جبل الخسائر الخفي، لأن جميع الشركات المدرجة في أسواق المال العالمية، رغم حجمها الهائل، لا تتشكل سوى نسبة ضئيلة من الاقتصاد العالمي. ولا تشمل تقديرات الخسائر حتى الآن الشركات غير المدرجة والمطاعم والمتاجر الصغيرة والنشاطات الفردية ومئات الملايين الذين يعيشون على حركة السياحة.



عادل الرضا
عدنا جدول رحلاتنا
وضبطنا عدد المقاعد
بسبب تباطؤ الطلب

واتسعت في الأيام الماضية مظاهر شلل الحياة العامة والنشاط الاقتصادي لتصل إلى بلدان لم ينتشر فيها الفايروس على نطاق واسع. وتراجعت الحركة في الشوارع وانخفض عدد مرطبات المقاهي والحانات والمطاعم وتراجعت أعداد جماهير جميع الأنشطة التي يكثر فيها الاحتكاك بالآخرين. وتتصاعد التحذيرات من امتداد شلل النشاط الاقتصادي الذي ساد معظم أنحاء الصين إلى بلدان أخرى مثلما حدث في شمال إيطاليا، الأمر الذي يهدد بنكسة غير مسبوقة للاقتصاد العالمي. ويقول الخبراء إن مئات ملايين الأعمال التجارية، التي عليها التزامات وقروض وفواتير كبيرة، قد تعجز عن دفع أجور العمال حتى يتوقف نشاطها ويبقى الزبائن والعمال في بيوتهم. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى دفع أعداد هائلة من الشركات إلى الإفلاس وفقدان مئات ملايين الأشخاص لوظائفهم. وكان الاقتصاد العالمي يعاني من مجرد تباطؤ الاقتصاد الصيني في السنوات الماضية، في حين أن الأزمة الحالية ترسخ تسجيله انكماشاً شديداً هذا العام، إذا طالت أزمة تفشي الفايروس.

وقال بول بأن الوباء يشكل خطراً على النمو وأظهر مسح للصناعة الأميركية أن قطاع الصناعات التحويلية تباطأ بشكل حاد في فبراير الماضي بسبب الفايروس، بعد أن بدأت تظهر عليه علامات التعافي من جراء تأثير الحرب التجارية الأميركية مع الصين.

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أعلنوا استعدادهما لتقديم الدعم والتمويل الطارئ والمشورة الفنية

وخفضت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية توقعاتها للناتج المحلي الإجمالي العالمي بمقدار نصف نقطة مئوية إلى 2.4 في المئة، وهو أدنى معدل منذ الأزمة المالية العالمية قبل 12 عاماً. وقالت إن الاقتصاد العالمي يواجه خطر الانكماش التام في الربع الأول. وأصدر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بياناً مشتركاً الإثنين تعهدا فيه بمساعدة البلدان على التعامل مع تداعيات الوباء. وقال "سوف نستخدم أدواتنا المتاحة إلى أقصى حد ممكن، بما في ذلك التمويل الطارئ، وتقديم المشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية".

تحالف عالمي لمواجهة الانعكاسات الاقتصادية لفايروس كورونا

مجموعة السبع والبنوك المركزية تبحث سبل تخفيف الهلع



حالة طوارئ في الأسواق

وزراء مالية مجموعة السبع، وقفتز الأسواق الرئيسية في أوروبا بنسبة 1.5 في المئة في بداية التداول أمس. ووسع انخفاض أسعار الفائدة في أجزاء كثيرة من العالم، ليس لدى بعض البنوك المركزية مجال كبير لخفض أسعار الفائدة لدعم النشاط الاقتصادي.

وقال رئيس بنك فرنسا فرنسوا فيليروي دي غالو الإثنين الماضي إنه "يتعين على الحكومات أكثر مما يتعين على البنوك المركزية باتخاذ إجراءات في الوقت الحالي"، لكنه شدد على أن مؤسسته تقف على أهبة الاستعداد.

وأضاف "إذا كنا بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد ونعتقد أنه سيكون فعلاً، يمكننا أن نفعل ذلك، لكننا لم نصل إلى هذا بعد".

وعبر وزير الخزانة البريطاني ريشي سناك عن موقف مماثل في بيان صدر مساء الإثنين قائلاً "نحن على استعداد جيد لمواجهة هذا التهديد العالمي، ومع اتضاح الصورة الاقتصادية الأوسع، نحن على استعداد للإعلان عن المزيد من الدعم عند الحاجة".

وكان بول قد أصدر الجمعة الماضي بياناً تعهد فيه بأن "الاحتياطي الفيدرالي سيستخدم أدواتنا ويتصرف حسب الاقتضاء لدعم الاقتصاد".

ومن المقرر أن يجري وزراء مالية منطقة اليورو اتصالات مكثفة الأربعاء بشأن الخطة التي يفترض أن توضع لمواجهة تهديدات كورونا. وقال وزير المالية الفرنسي برونو لو مير "سيكون هناك عمل منسق".

وأنعش إعلان الولايات المتحدة بورصة وول ستريت، التي تحسنت الإثنين بعد أسوأ أسبوع منذ عام 2008 انخفضت فيه مؤشراتها 12.4 في المئة. وسجل مؤشر داو جونز الصناعي الإثنين ارتفاعاً بنسبة 5.0 في المئة.

وانتقلت عدوى المكاسب إلى آسيا في معظمها، إذ خفض المركزي الأسترالي أسعار الفائدة إلى مستوى قياسي منخفض بلغ 0.5 في المئة وسط مخاوف من أن يؤدي تفشي فايروس كورونا إلى دفع البلاد إلى الركود.

ومع ذلك، فقدت أسهم طوكيو مكاسبها المبكرة وأغلقت على انخفاض أمس، في ظل تشكيك المستثمرين بنتائج اجتماع

حشدت مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى جهودها لمواجهة التداعيات الاقتصادية لانتشار فايروس كورونا، الذي كبد الأسواق الدولية خسائر فادحة، في ظل مساومات حكومات العالم والمؤسسات المالية الدولية لتخفيف حالة الهلع من تحوله إلى وباء عالمي.

باريس - اتفق وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية في مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى على استخدام كل أدوات السياسة المناسبة لتحقيق نمو قوي ومستدام ودرء المخاطر الناجمة عن فايروس كورونا السريع الانتشار.

وقالت المجموعة في بيان عقب اجتماع مشترك إن "وزراء مالية المجموعة مستعدون لاتخاذ خطوات بما يشمل إجراءات مالية عندما يكون الأمر مناسباً للمساعدة في الاستجابة لانتشار الفايروس".

ومع تزايد القلق من أن الوباء يمكن أن يعرض صحة الاقتصاد العالمي للخطر، أكد البيان أن البنوك المركزية ستواصل الوفاء بمسؤولياتها ودعم استقرار الأسعار والنمو. وتسعى الحكومات جاهدة لمواجهة الوباء، الذي أودى بحياة أكثر من 3100 شخص، فيما ارتفع عدد المصابين به إلى أكثر من 90 ألف شخص مع انتشاره في جميع أنحاء العالم، مما أثار مخاوف من زعزعة الوضع الاقتصادي على نطاق واسع.



كريستين لاغارد
مستعدون لاتخاذ تدابير عاجلة متناسبة مع الأخطار الأساسية

وكان وزير الخزانة الأميركي ستيفن منوتشين ورئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول قد أجريا قبل الاجتماع اتصالات مع نظرائهما في مجموعة السبع لبحث هذه المشكلة. وحاول كبار المسؤولين الماليين في أوروبا أيضاً تهدئة المخاوف من حدوث تدهور اقتصادي نتيجة للوباء، كما فعل البنك المركزي في القارة. وقالت كريستين لاغارد رئيسة البنك المركزي الأوروبي في بيان "نحن على استعداد لاتخاذ تدابير مناسبة وموجهة، حسب الاقتضاء وتناسب مع المخاطر الأساسية".

سلطنة عمان توسع مظلة سوق التأمين الصحي نظام جديد يفرض ضم العاملين في القطاع الخاص والوافدين

31 في المئة على مدى السنوات السبع الماضية وقبل قرار التطبيق الإلزامي. وتظهر البيانات الرسمية أن عدد المشمولين بالتأمين الصحي بنهاية العام الماضي بلغ حوالي 490 ألف شخص أي ما يعادل 10 في المئة من السكان، منهم نسبة كبيرة من الشرائح المستهدفة بالتأمين الإلزامي، الأمر الذي يؤكد حاجة السوق إلى هذا النوع من التأمين والمزيد من التوسع في الاستثمار فيه. وكانت بيانات حكومية غمائية قد أشارت بنهاية العام الماضي، إلى أن نحو 1.78 مليون وافد معظمهم آسيويون يعملون بالبلاد من بين 1.99 مليون شخص يشكلون 42 في المئة من إجمالي عدد السكان البالغ 4.67 مليون نسمة. وتوضح الأرقام المتعلقة بنشاط القطاع خلال العام الماضي، تغييرات هيكلية في توزيع أحجام الأساط التأمينية لأول مرة في السوق العمانية. وتحلل أقساط التأمين الصحي المرتبة الأولى عن باقي المنتجات التأمينية بواقع 35 في المئة لتصل إلى نحو 442 مليون دولار، متجاوزة بذلك للعام الثاني على التوالي تأمين السيارات، الذي كان يحتل المقدمة. وبلغت أقساط تأمين السيارات نحو 377 مليون دولار، بينما شهد تأمين الممتلكات نمواً بنحو 22 في المئة ليبلغ حجم أقساط تأمين الممتلكات 122.6 مليون دولار. ويعزى هذا الارتفاع في تأمين الممتلكات إلى تزايد مستوى وعي المواطنين بأهمية الحصول على هذا النوع من المنتجات التأمينية.

أكد السالمى أن الهيئة وبالتعاون والشراكة مع الجهات ذات العلاقة استكملت المتطلبات الأساسية للعمل بالتأمين الصحي الإلزامي. وبيقى توقيت البدء الفعلي مرهوناً بصدر التشريعات، التي بموجبها يتم إلزام مؤسسات القطاع الخاص بالتأمين. وشهد قطاع التأمين الصحي في البلاد نمواً مطرداً وبمعدل سنوي بلغ

وناقش المؤتمر في أول محاوره تطبيق نظام التأمين الصحي في السلطنة، إذ عكفت الهيئة على إعداد مشاريع القوانين واللوائح اللازمة لتطبيق التأمين الصحي الإلزامي وتسليط الضوء على هذا النوع من التأمين والكيفية المثلى لإدارته للاستفادة منه في تطوير مستوى الخدمات الصحية. وتعمل الهيئة العامة لسوق المال كثيراً على دور مؤسسات التأمين في توفير منتجات تأمين مبتكرة ومتنوعة، وتقديم مزايا تنافسية وخيارات مختلفة وخدمات عالية الجودة تهدف إلى زيادة مظلة التأمين الصحي وتلبية احتياجات السوق.

وتؤكد أنه بوجود هذا الطلب يمكن أن تستجيب السوق ويقبل المستثمرون على الاستثمار في قطاع الرعاية الصحية لتوفير الخدمات المناسبة. وبلغ إجمالي رؤوس أموال 11 شركة تأمين العاملة في القطاع، نصفها فقط مدرج في البورصة، حوالي 656.5 مليون دولار. ولكن مسقط تسعى على ما يبدو إلى تطوير القطاع عبر جذب استثمارات جديدة محلية وخارجية لتدعم به هذا النشاط.

كشفت الحكومة العمانية عن خطة لتعزيز مظلة التأمين الصحي بالاستعانة بأهم التجارب العالمية، في إطار سعيها لبرنامج الإصلاحات الاقتصادية، التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد ومعالجة الاختلالات المالية الزمنية.

وأكد الرئيس التنفيذي للهيئة العامة لسوق المال عبدالله بن سالم السالمى إن "المؤتمر يأتي بينما السلطنة على أعتاب بدء تطبيق مشروع التأمين الصحي الإلزامي".



عبدالله السالمى
السلطنة على أعتاب تطبيق مشروع التأمين الصحي الإلزامي

ونسبت وكالة الأنباء العمانية الرسمية للسالمى قوله "في ظل التحول الرقمي الذي أصبح مطلباً ملحا في جميع مناحي الحياة فإننا نريد جعل التأمين صحي أكثر كفاءة". ويعتبر المؤتمر، الذي تستضيفه الهيئة للعام الثالث على التوالي أحد أهم المؤتمرات الإقليمية في مجال التأمين الصحي ويستقطب الكثير من المشاركين من مختلف دول العالم لعرض تجاربهم في هذا المجال.



حوافز جديدة لنشاط صناعة التأمين